

دور الاقتصاد العالمي في طمس الهويات المحلية وردود فعل الجماعات الترابية:

مقاربة جغرافية من خلال المثال التونسي

**THE ROLE OF THE GLOBAL ECONOMY IN THE OBSCURING OF
LOCAL IDENTITIES AND THE REACTIONS OF TERRITORIAL
GROUPS: A GEOGRAPHICAL APPROACH THROUGH THE
TUNISIAN EXAMPLE**

الصدّيق فازعي

الصدّيق فازعي – أستاذ تعليم عالي

جامعة تونس- دار المعلمين العليا –
وحدة البحث " الألفية والتنمية الإقليمية والحضرية "

UR13ES11

TUNISIE

seddikfazai@gmail.com

الملخص

تسببت العولمة في تغيير ملامح التنظيم المجالي داخل الأقطار، من ذلك طمس الحدود الإدارية في المعاملات الاقتصادية وتفضيل المجالات الحيوية للاستثمار (بالخصوص سواحل البحار والمحيطات)، وتمّ في مقابل ذلك " تهميش " مجالات و " إقصاء " أخرى من اهتماماتها الشيء الذي زاد في تفاقم الفوارق المكانية والاجتماعية.

في تونس (وكما في المغرب) شهدت المجالات الساحلية منذ القديم تطوّرا اقتصاديا ، تدعم مع الاستعمار الفرنسي وحتى في مرحلة الاستقلال بواسطة السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة. ومقابل ذلك استمرّت المجالات الداخلية تعيش تأخرا اقتصاديا (رغم بعض التحسّن) وتواضعا في مستوى عيش سكّانها، بل أصبح شبه مقصيه من اهتمامات الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. وضعية صارت أكثر

تعتقدا بعد تخلي الدولة عن الاستثمار المباشر في القطاع الاقتصادي على إثر " الإصلاح الهيكلي " سنة 1986 وتراجع دورها في التدعيم الاجتماعي وترك المبادرة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في إطار العولمة التي تعد (إلى جانب عدم اعترافها بالسلم التراتبي الإداري في المعاملات الاقتصادية) ظاهرة انتقائية للمجال وعاملا من العوامل المدعّمة للفوارق المجالية والاجتماعية (على مستوى العالم وداخل القطر الواحد) ومهددة للهويات المحلية بالاندثار.

أمام تفاقم التباينات بين المجالات الساحلية التي تشهد ديناميات متعدّدة مدعّمة بظاهرة الحوضرة والمجالات الداخلية المهمّشة والمقصية أحيانا ، ظهر توجه جديد لتنظيم المجال ولبناء التراب (تدعّمه أطراف خارجية في مقدمتها البنك العالمي) يهدف إلى تحقيق التنمية في إطار اللامركزية والحوكمة بالاعتماد على الجماعات المحلية في مقاييسها الإدارية الثلاث - البلدية، الجهة (أو الولاية) والإقليم-. نتعرض في هذه المداخلة إلى المقاربة النظرية لتصور الجغرافيين للمستوى المحلي كسلطة أكثر كفاءة لتحقيق التنمية والإنصاف الترابي والعدالة الاجتماعية من المستوى السياسي الإداري الأعلى (أو المركزي) ثمّ التعرض إلى كيفية اعتماد هذا التمشي في تنظيم المجال وبناء التراب في البلاد التونسية (رغم حداثة التجربة).

Abstract

Globalisation has brought about a change in the characteristics of spatial organisation within countries, notably the erasure of administrative borders in economic transactions and the preference for areas vital for investment (notably the maritime and oceanic coasts) in space and society.

In Tunisia (as in Morocco), the coastal areas have experienced economic development since antiquity, supported by French colonialism and even in the independence phase by the economic policies applied by the state. On the other hand, the inland areas have continued to experience economic backwardness (despite some improvements) and a modest standard of living for its population. On the contrary, it has become almost excluded from local and foreign private investment interests. This situation became more complicated after the state abandoned direct investment in the economic sector following the 1999 'structural reform'. In 1986, its role in social consolidation declined, and the initiative was left to the local and foreign private sector in the context of globalisation, which is (with its lack of recognition of the administrative hierarchy in economic transactions) a selective phenomenon for the field

and a factor favouring spatial and social differences (at the global level and within a single country) and threatening local identities with extinction.

Faced with the exacerbation of the gaps between coastal areas, which are experiencing multiple dynamics supported by the phenomenon of urbanisation, and marginalised and sometimes excluded internal areas, a new approach to territorial organisation and land construction has emerged (supported by external actors, foremost among them the World Bank), which aims to achieve development within the framework of decentralisation and governance by relying on local groups in their administrative norms. The three - the commune, the region (or state) and the region -. In this paper, we are exposed to the theoretical approach of the perception by geographers of the local level as a more effective authority to achieve development, territorial equity and social justice than the higher (or central) administrative political level, and then to how to adopt this approach in the organization of the terrain and the construction of the land in the Tunisian country (despite recent experience).

المقدمة

لفهم هذه الإشكالية ، لابدّ من التطرّق إلى التحوّلات الاقتصادية والمجالية على مستوى عالمي التي أدّت إلى تغيير المقاربات الجغرافية من الاهتمام بما هو عام وشمولي (عالمي أو إقليمي) إلى مقاربات ذات صبغة "جغرا- سياسية" و "جغرا- اجتماعية" في مقاييس ترابية محلية تؤكّد على دور الجماعات المحلية في التنمية الترابية باعتماد اللامركزية والحوكمة (الحكامة) لتحقيق الإنصاف الترابي والديمقراطية.

شهد العالم منذ القرن التاسع عشر تحولات اقتصادية سريعة وتنميا لدورها في هيكلة المجال. ففي العالم التقليدي كان التنظيم الفلاحي يعتمد على منطق تفسير نشأة (أو تكوّن) المشاهد الزراعية المهيكلية حسب نفس المبادئ المعتمدة في مساحات أخرى (مثال الضيعة الكبيرة التي تسمى الهنشير في تونس واللاتيفونديا في أمريكا الجنوبية والتي تعبّر في المجالين عن ظاهرة التركيز العقاري)، وعزّزت الثورة الصناعية وثورة النقل والتبادل والتخصص الوظيفي (أحزمة الذرة، القمح ، القطن في الولايات المتحدة التي برزت في شكل أقاليم زراعية) كما دعمت هذه الثورات ظاهرة التحضر وبالأساس دور الأماكن المركزية (المدن) التي حصرت المجال في شبكة علاقات متسلسلة ومستقطبة مما جعل المجال الاقتصادي يصبح العنصر المهيكل (أو المنظم) باعتباره عامل إنتاج (يوفّر الموارد الطاقية والأولية

والمنتجات الغذائية الضرورية للمجتمع) ومجال استهلاك ، مفهومان تتمحور حولهما الحياة الاقتصادية ، صاحبهما تركيز الأقطاب (المدن) ونشر الأدفاق التي توحدُ بينهما كعملية لا تحصل من باب الصدفة، بل تفسّر في جزء كبير منها التنظيم المجالي في مقاييس مختلفة (إقليمي – محلي...).

وبما أنّ هذه الشبكات (المدن) لا تأخذ نفس الشكل في كل الأماكن (على مستوى القطر)، تنجم عنها تشابكات لمجالات مركزية يزداد الاقتصاد بداخلها تعقيدا ، ومجالات طرفية يتركز تخصصها على مواردها مما لا يمكنها من تنويع أنشطتها. وفي هذا الإطار تبرز ملامح التفاوت المجالي الذي بدأ يتفاقم مع ستينات القرن العشرين نتيجة لتوسّع الأدفاق الاقتصادية ولاشتداد التنافس وفقدان الدول لوظيفة المراقبة للمؤسسات المتوطنة بترابها (مثل الشركات العابرة للقارات...).

بعثرت هذه الوسائل الجديدة للنقل وللمواصلات هيكلية هذه الشبكات التي أصبحت أكثر قدرة (كفاءة) و"دون الحاجة إلى تسلسل بمستوى الماضي ، كما جرّ الاقتصاد الشمولي معه الحوضرة وازدهار الأقاليم الصناعية وأصبحت القوى الاقتصادية لا ترسّم على سطح الأرض البنيات المجالية المنتظمة" (Paul Claval 2006) وبذلك أصبح تنظيم المجال خاضعا لأدفاق علاقات اقتصادية غير مرئية وغير متوطنة في حدوده الترابية ولا في حدود التراب الوطني مما جعل البعض يطرح فرضية إلغاء بعض المقاييس الترابية على غرار الإقليم (الجهة في المغرب) كتتنظيم ترابي وسيط وكمقياس بيني في ظل التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الجديدة التي بعثرت استقرار هاتين المؤسستين والتساؤل عن المقياس الممكن اعتماده مستقبلا ، الإقليمي أم المحلي؟ (Romuald Leclerc et autres 1996). وأمام هذه النزعة العالمية الجديدة التي تلغي الحدود الترابية في العلاقات الاقتصادية وتفضّل تنظيم المجال في شكل " صفائح" (استعمال المصطلح الجيولوجي صفائح القارات-Les plaques-) أي مجموعة مجالات مندمجة نوعا ما (ومتباعدة في نفس الوقت) وهي عبارة عن واجهات تعمل بينها قوى مندفعه وبداخلها تبادل متوازن أو مختل وتحالفات وصراعات وتأثيرات مختلفة. لكل ذلك، عاد الجغرافيون إلى إحياء واستغلال المقاربة الاجتماعية القديمة التي تركّز على المعيش (في تصوّرهم) لتنظيم المجال و التركيز على مفهوم التتريب لإحياء الترابية - La territorialisation -

1 – مقارنة الجغرافيين لدور المقياس المحلي في البناء الترابي لتجاوز الهامشية

بما أنّ المجتمع هو "... حقيقة بيولوجية وثقافية، يتفاعل داخل المجال من أجل الحصول على حاجياته المختلفة - الغذائية، موارد الطاقة التي يستخدمها، الآلات التي يتجهّز بها والخدمات التي يستحقها..." (Paul Claval 2006)، حاجيات تفرض على أفرادها (في أغلب الأحيان) زيادة عن الضوابط

الاقتصادية مثل التي تهم تنظيم وتوطن الإنتاج والخدمات، **التوطن** (الإمكانية التواصل) بالقرب من بعضهم في أوساط منظمة بضوابط قانونية (أو عادات في المجتمعات التقليدية).

وبما أنّ المجال (في مختلف مقاييسه) هو انعكاس لمجتمع ما، تكون في تراب ما، محدّد ومتجانس. لكن في عالم أصبحت فيه الحركية يسيرة وكواسب، ويتمتع فيه الأشخاص بحرية أوسع من ذي قبل ، فقدت الهويات جزءاً من ثوابتها (أو دلائلها) التي عُرفت بها قديماً، فأصبح الأشخاص يعيشون بدون تلك الروابط المشتركة داخل أوساطهم مهما كانت أحجامها (محلية أو إقليمية). في هذا الإطار، ظهر نوع من التخوف لدى المجتمعات من فقدانهم لهوياتهم ولتراباتهم نتيجة لإلغاء الحدود الترابية ولطمس ثقافتهم (في التعامل الاقتصادي) ولتحرير المبادلات في إطار العولمة التي جعلتهم يشعرون بالألوهية واللاترابية مما دفع بهم إلى البحث عن تنظيمات مجالية بديلة تحيي الهوية الإقليمية والمحلية، فكانت العودة إلى إحياء مفهوم التراب، ووضع استراتيجيات لإعادة بنائه.

1-1 - الأشكال الجديدة للهيكلية الترابية

لقد تسببت الهيكلية الترابية الجديدة في أزمة الهياكل الترابية القديمة وفي بروز أشكال تنظيمية جديدة كالتخصص الذي فرضه التنافس ودور الحوضرة وعولمة الاقتصاد والتنظيم الترابي التي مكّنت العوامل الاقتصادية والتقنية من التحكم في هيكلية المجال مما أدى إلى إثارة المسألة الترابية من جديد (حيث تبين أنها ليست مجرد مشكل بسيط في العالم الحالي وإنما هي تعبير عن اضطراب الأشخاص أمام تنظيمات المجال الإداري الذي استعملوه منذ قرون) الشيء الذي أدى إلى عودة مفهوم التراب والهوية إلى الانتعاش (على مستوى التحليل) وإلى تنامي دور الجماعات المحلية في المجال وتفضيل الوحدة الترابية ذات الحجم الصغير في التنظيم المجالي "Small is beautiful"

1-1-2- مبررات اعتماد المقياس المحلي.

لقد نتج عن النظام العالمي الجديد (رغم العديد من محاسنه) تفكّكاً وهشاشة في اللحمة الاجتماعية المجالية. إذ طفحت العديد من المشاكل لعل من أبرزها تهيمش العديد من الأقاليم الجغرافية الكبرى بسبب هذه العظمة الترابية الجديدة وخاصة عندما أصبحت تُسيّر بواسطة آليات تتجاوز قدرات المجتمعات المحلية . ونتيجة لذلك برز نوع من العداء لهذا الشكل من التنظيم المجالي خاصة إذا كنّا نعلم وأنّ هذه التنظيمات ، كانت عند نشأتها كأجزاء من المجال في خدمة مجموعات أقل تنوعاً من التي خلقتها العولمة (مجموعات عرقية، دينية، وطنية على أقصى تقدير). وفي هذا الإطار يتنزّل عمل الباحث الجغرافي الذي يلاحظ وينقل ما يدور داخل المجال والمجتمع من قطيعة اجتماعية مجالية ومن

ضغوطات وتغيّر في القيم وعدم التأقلم مع التحوّلات. يعتقد الباحثون الجغرافيون بأنّ المقياس المحلي هو الإطار الجغرافي الأفضل للملاحظة ولإدراك التأثيرات المتنوعة، ولذلك أصبح العديد منهم يدعون إلى إعادة الهيكلة الضرورية للمجال الذي فقد هويته نتيجة الدكتاتوريات والحكم المطلق سابقا والتي استمرت حتى في عهد الدولة المدنية.

أدرك الجغرافيون وأنّ سياسة **التعديل " La régulation "** هي أساس اللامركزية والأقلّمة والضامنة للديمقراطية، يستند مبدؤها على تصوّر المستويات الترابية للقرار (مهما كان نوعه) متسلسلة (مستوى أعلى، مستوى وسيط ومستوى أسفل أو قاعدي). لكن، رغم هذا الانتظام، يبرز **المستوى الأعلى** (أو الفوقي) في بعض الأحيان، **أقلّ كفاءة من المستوى الأسفل** لتحقيق عمل أو انجاز ما. بهذا التصرّ، يُفسّر **مبدأ التعديل** كأداة لنزع مسؤولية التسيير المباشر للقطاعات الإدارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وللمحيط من المستويات الترابية العليا في التسلسل الوظيفي لفائدة المستويات السفلى (المحلية) وبالتالي تبرز سياسة التعديل كعملية قائمة على اقتراح هيكلة ترابية قادرة على الفعل من أجل إدراك الحقائق في الميدان الاجتماعي والمجالي والمحافظة على اللحمة الدائمة داخل الوسط من أجل التعرّف بعمق على المشاكل المطروحة ولتصوّر الحلول السليمة، وهذا ما يجعل من عملية التنظيم الترابي في مستويات قاعدية (محلية أو إقليمية) عملية ضرورية (إن لم تكن حتمية). بواسطة هذا التصور للتنظيم المجالي، تدعّم دور الجماعات المحلية ومفهوم التراب كمقاربة جديدة في إطار إعادة النظر والتعمق في فكرة المجال.

2- تنامي دور الجماعات المحلية في التنظيم الترابي

يرى الباحثون أنّ الإطار الثقافي الذي يتطوّر فيه العلم والحداثة ومعرفة الوجود والعادات والتقاليد والقيم التي تتشاركها الأجيال هي المكونات التي تفسّر **لحمة المجموعات** التي تكوّن الجماعة المحلية أو الإقليمية، على أساس وأنّ هذين هما تعبير عن علاقات ارتكزت على سلوكيات ناجمة عن قناعات مشتركة رُسّخت عبر الزمن واستمرّت حية إلى يومنا هذا ، يجسّد فيها **التسامح قاعدة اللحمة الاجتماعية** (رغم وجود بعض الاختلافات داخل نفس المجموعة). تعكس إذن، روابط الالتقاء (في المصالح والمشارع...) قابلية المجموعة (في ظل خطر زوال الهوية والترابية) على التطور والتأقلم وبالتالي التوصل إلى إعادة إحياء الجماعة المحلية والإقليمية في مقاربة جديدة ومتجدّدة لتقييم الموارد مهما كان نوعها، والدعوة إلى إعادة التفكير في مفهوم **" المصلحة العامة "** وإعادة تحديد العلاقات بين السلطة المركزية والجماعات الترابية. دعوة يُفسّر لها فشل نماذج النظريات العامة للتنمية وتراجع دور الدولة منذ بداية ثمانينات القرن العشرين عن الاستثمار الاقتصادي والحيطة الاجتماعية في ظلّ النظام العالمي الجديد

ونشأة علاقات مع الخارج تتجاوز إرادة الدولة (خاصة في الميدان الاقتصادي). فما هو إذن الإطار الترابي الأفضل والآليات الممكن استعمالها والتي ستساعد الجماعات المحلية على بناء ترابيات تحقق لها طموحاتها وتحافظ على لحمتها وتضمن استمرار الاندماج الداخلي والانفتاح على الخارج في نفس الوقت؟

تؤكدُ البحوث أنَّ المقياسين المحلي والإقليمي هما الإطار الأفضل الذي يعكس الخصوصيات الجغرافية للمجال، والتهيئة الترابية كأجْع التقنيات للتدخل باعتبارها تبحث في إطار جغرافي عن "تحقيق توزيع أمثل للسكان حسب الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية" (Gabriel Wackermann, 2002,page 134). ارتبط هذا الاهتمام بالتراب (الضمير الترابي) في مرحلة أولى بالوسط المحلي ثم بالوسط الإقليمي مما أدى إلى استعمال مصطلح التهيئة الإقليمية (ذي المصدر الانجليزي - Regional planning -) بدل التهيئة الترابية وبروز التراب الوطني مهيكلًا في شكل تشابكات مصدرها (أو أساسها) الجماعات المحلية (البلديات، والجهات أو الأقاليم في تونس) وفي ذلك دليل على تدخل المجتمع في تنظيم ترابه الذي يحصل عن طريق المدينة التي تُعدّ مصدرًا لديناميات متعدّدة وعنصرًا مُحدّدًا للهيكلية الترابية ومساهما في العلاقات المحلية وفي بناء الهوية الوطنية وتحمل المحليين مسؤولية التنمية بمجالاتهم (كمطلب كثيرًا ما نادت به هذه الجماعات)، وبالتالي إعادة الاعتبار للمستوى المحلي الذي يجسّد إعادة الاعتبار لإطار الحياة ولمختلف أشكال المشاركة في عمليات التعمير والتهيئة لتجاوز "الفعالية الضائعة زمن التدخلات المركزية والمتجانسة والمفروضة" (عمر بلهادي 1996) وتسمح (نظرًا) للسكان المحليين بالتصرّف في مجالهم والتمتّع باستقلالهم الذاتي ممّا يمكن من انتعاشة استعمال مفهومي التراب والترابية في المقاربات المجالية (محلية كانت أو إقليمية) التي هي تعبير عن نمط ملموس للمرور لاستعمال المجال ولتملّك الموارد والأرض والاستغلال الأمثل لها، عملية لا يمكن لها أن تتحقّق دون توصل الجماعات إلى التحكم في ترابها وفي تنظيمه.

في إطار المقاربات الجديدة للبحث الجغرافي منذ سبعينات القرن العشرين عمل الجغرافيون على إدخال واستعمال مفاهيم جديدة في التحليل إلى جانب مفهومي الإقليم والمجال المعيش مصطلح التراب الذي كان إلى عهد قريب (ثمانينات القرن العشرين) يحتل مكانة ثانوية في اهتمامات الجغرافيين بعد مصطلح الإقليم الذي كان يميّز بتعريف طبيعي تختلف حدوده مع الحدود الإدارية المعتبرة كحدود رسمية، إذ أخذ مكانة متزايدة وأصبح مفهوما مركزيا في العلوم الاجتماعية، يركز على تعريف سياسي- قانوني أو على قاعدة عرقية أو على الاثنين معا.

3- دور الجغرافيين التونسيين في المقاربة الحالية لتنظيم المجال والتراب.

بتأثير من التحوّلات الاقتصادية التي بدأ يشهدها العالم مع بداية ثمانينات القرن العشرين (فترة العولمة الثالثة) وأمام نتائج سياسات التنمية الاقتصادية المركزية التي دعمت الفوارق المجالية والاجتماعية (على المستوى الإقليمي والمحلي) نتيجة فرض الدولة لبرامج تنمية عامة قد لا تتلاءم مع خصوصيات العديد من الأوساط الإقليمية والمحلية، هذا فضلا عن غياب الإنصاف الترابي وعدم تشريك السلط المحلية في اختيار البرامج التنموية، لذلك، بدأت تتبلور مقاربات جديدة من قبل رجال السياسة والاقتصاد وعلماء الاجتماع والجغرافيين حول المقاييس الترابية الأفضل لاعتمادها في تصوّر سياقات التسيير وأشكال التنمية والفاعلين الاجتماعيين لتدعيم الترابية ولتحقيق نتائج تنمية اقتصادية واجتماعية أفضل.

3-1- مقارنة التنظيم الترابي.

3-1-1- التحول من التنظيم المجالي إلى التنظيم الترابي

في إطار المقاربات الجديدة للبحث الجغرافي منذ سبعينات القرن العشرين عمل الجغرافيون التونسيون (على غرار بقية جغرافي المدرسة الفرنسية واللاتينية عامة) على إدخال واستعمال مفاهيم جديدة في التحليل الإقليمي إلى جانب مفهومي الإقليم والمجال المعيش مثل "الوسط" و"البلد" وخاصة مصطلح التراب الذي كان إلى عهد قريب (ثمانينات القرن العشرين) يحتل مكانة ثانوية في اهتمامات الجغرافيين بعد مصطلح الإقليم. لكن بعد تجاوز مصطلح الإقليم الطبيعي واعتماد الوحدات الإدارية، أخذ مصطلح التراب مكانة متزايدة وأصبح مفهوما مركزيا في العلوم الاجتماعية والإنسانية (بما في ذلك الجغرافيا)، يركز على تعريف سياسي-قانوني.

يعبّر التراب في حقيقة الأمر على الشعور الذي يبديه الأفراد تجاه المجال الذي يعيشون فيه والذي يشعرون بداخله بالطمأنينة. وهو مصطلح تستعمله الجغرافيا السياسية بصفة دائمة على مستوى المقياس الوطني وعلى التراب الذي تمارس فيه الدولة أو الجماعات (محلية أو إقليمية) سلطتها، تمّ تعريفه بفرنسا من قبل باحث اجتماعي "كامتداد أرضي خاضع لأشكال متنوعة من التنظيمات الإدارية (لإمبراطورية كما كان سابقا، لدولة، لمقاطعة، لمدينة أو لمؤسسة... (Wackermann, G, 2002, p17).

وفي كل الحالات يخضع التراب إلى سلطة سياسية وله حدود محدّدة قانونيا وتسيّره إدارة وتحكمه قوانين، منظم سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، يُمكن الأشخاص من حقوق ويفرض عليهم واجبات. يبدو إذن محتوى التراب متنوعا فهو مجال اجتماعي وثقافي، يُفيد كلّ ما هو معيش، فهو عبارة عن عقدة ينتظم حولها وسط عيش وتجذّر المجموعة، لكنه يفقد معناه كلّما ابتعدنا عن مركزه ليتحوّل في الأطراف إلى مجال ثانوي وبحدود غامضة. يؤكّد التراب، رغم التسمية المختلفة مع الإقليم على الخاصية غير الحتمية

للوحدة المجالية وأهمية عمق التأثيرات البشرية ومستوى القدرات التكنولوجية المستعملة حسب القدرات المالية والاقتصادية، وبذلك يبدو التراب من خلال تأكده أخيرا كتعبير عن التعقيد المتفاهم وعلى تنوع المجالات (محلية، إقليمية، فوق إقليمية وحتى وطنية)، تكمن أهميته في شموليته وفي تعقيد محتواه الدلالي، إذ يشمل بناؤه (في مكان ما أو في مجموعة من الأماكن) كل سجلات الحياة البشرية والاجتماعية، و"تُشبَّكُ عملية بنائه الأحجام الملموسة المادية وكل المتمثلات (أو التصورات) غير المرئية (الأفكار، الرموز، الذاكرة...)"¹. إنه نتيجة ثقافة، تترسخ بواسطته العلاقة الرمزية بين الثقافة والمجال مما أدى إلى اعتباره كرمز جغرافي، أي وسط يأخذ في أذهان الشعوب والسلالات العرقية حجما رمزيا وثقافيا تتجذر بداخله قيمها وتنتعش هويتها. بالنسبة للباحث الجغرافي، لا يكمن الهدف من دراسة مصطلح التراب متعدد المعاني في دراسة ابستمولوجية أو اجتماعية، بل في الكشف عن الإضافة التي تقدّمها دراسة التراب للجغرافيا وكيفية معالجتها لهذا المصطلح وخاصة على مستوى الدراسات الإقليمية والمحلية؟

أصبح مصطلح "التراب إطارا هاما يساعد على التعمق في التفكير حول المجال وجزءا من المفردات

¹- Guy Di Méo(2001) : Géographie sociale et territoires

الجغرافية باعتباره يميّز المجال المطلق عن المجال «الإنساني» ويجعل من الإنسان والمجتمع أداة جغرافية. ودون الدخول في جدل معقد حول هذا المصطلح، يمكن التأكيد على تنوع المقاييس الحجمية للتراب الذي تحصل بداخله العمليات الجماعية واعتباره كأحد أنماط العلاقة بالمجال (وليس الوحيد) نظرا لوجود أشكال ومستويات ترابية عديدة. وبذلك يمكن استعمال المصطلح كدريف لمصطلح الإقليم الإداري الذي يتجانس (أو يتقاسم) معه في العديد من الخصائص التنظيمية كالخضوع إلى سلطة سياسية والحدود الرسمية والقوانين التي تحكمه والتنظيم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتمتع الأشخاص بداخله بحقوق وواجبات.

3-1-2 من شروط التتريب

بما أن التراب في تصوّر الجغرافيين التونسيين هو مجال منتج ذاتيا، ومتملك من قبل المجموعة الاجتماعية، (تبرمج بداخله مشاريعها وكل أشكال تدخلها فيه)، تعتبر التهيئة بداخله برمجة جغرافية ذاتية لمجتمع الغد، وبالتالي فهي تعبير عن تصوّر ذاتي للمستقبل غير منفصل عن المشروع المجتمعي. وبما

أن الإنسان لا يمتلك مجالا مهيئاً من قبل الآخرين أو محكوم من قبل الآخر الخارجي فهو يتطلب توفّر مجموعة من الشروط كالأقلمة والحوكمة واللامركزية.

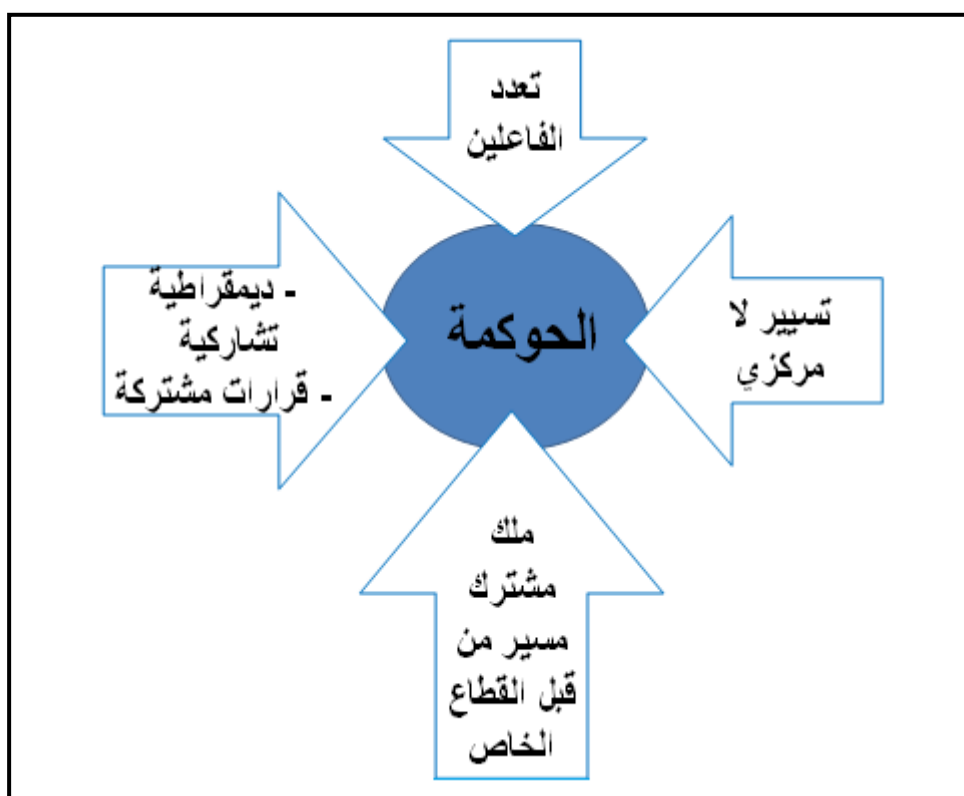
3-1-2 شرط الأقلمة.

تكتسي الأقلمة أهمية بالغة في حياة البلدان وتجسّد مسارا تاريخيا طويلا للتنظيم الإداري والاقتصادي وتعكس إلى حدّ بعيد فلسفة الدول وتوجهاتها الاقتصادية بالخصوص. وهي فكرة قد ظهرت عند بروز تفاوت في التنمية الاقتصادية والذي لم تتوصل إلى مقاومته سياسات التهيئة الترابية رغم استراتيجياتها الهادفة إلى البحث عن تحقيق التوازن الإقليمي. يفيد هذا المصطلح إعادة تنظيم الدولة لمجالها الترابي من خلال إعادة التقسيم الترابي وبعث (أو خلق) وحدات إدارية (بلدية – جهة – إقليم...) وتمكينها من أدوار فعالة في عملية التنمية بمختلف وجوها (اقتصادية، اجتماعية...) وللقضاء على مشاكل ارتأت الدولة عدم تجاوزها إلا داخل إطار ترابي محدد. ورغم قدم ظاهرة الأقلمة على مستوى عالمي، عادت هذه العملية اليوم لتطرح نفسها بشدّة سواء في الخطابات السياسية، أو الدراسات الأكاديمية وذلك أمام ما أفرزه التنظيم المجالي العالمي وتمشييه (رغم العديد من محاسنه بالنسبة للدول الغنية) من تفكّك أو هشاشة في اللحمة الاجتماعية وتغيير في البنيات الإقليمية، وحيث أصبح تنظيم المجال خاضعا لأدفاق علاقات اقتصادية غير مرئية وغير متوطنة في الحدود الترابية الإقليمية ولا في حدود التراب الوطني. وإن دلت العودة القوية للمقياس الإقليمي (والمحلي في نفس الوقت) واعتماده كإطار للتهيئة، فذلك دليل لما له من تأثير في توجيه وتطبيق سياسة التنمية المختارة وما يمكن أن تعكسه من نتائج اقتصادية واجتماعية على حدّ سواء باعتبارها مجالا لدعم اللامركزية وأفق لتنمية اقتصادية ناجعة.

3-1-2: شرط الحوكمة (أو الحكامة)

الحوكمة مفهوم عام ومتعدد المعاني، ذو جذور معرفية متعدّدة، لكنه يبرز مرتبطا بميداني السياسة الترابية والتنمية المحلية في معنى السير الهيكلي أو الاجتماعي وفي علاقة بالمجال والتراب (Nathalie DUBUS et autres, 2010) مثلما يُستفاد من الصفات المطلقة عليها: الحوكمة الترابية/الحضرية/المحلية. تبرز في هذا الإطار ومن الناحية الجغرافية كسفح (واجهة) اجتماعي لمبدأ الديمومة وفي داخلها مصطلح "مشاركة" السكان في كل القرارات التي تهم مجال حياتهم (النقطة العاشرة من مبادئ المؤتمر الدولي بمدينة "Rio de Janeiro" بالبرازيل لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1992 التي تعتبر الحوكمة كعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني). مصطلح تعرضت له مختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية (بما في ذلك الجغرافيا) والاقتصادية وغيرها، يفرز نقاطا مشتركة :

- فهو يعوّض أو يحل محل مصطلح الحكومة، وهنا يمكن تفسيره كرفض غير مباشر لطبيعة الحكم التقليدي خاصة أزمة التسيير الحكومي التي كانت وراء نشأة واستعمال مصطلح الحوكمة الذي يفيد تغيير أشكال التدخل العمومي والذي لا يمكن أن يحصل دون حوار وتجاذب بين الفاعلين الذين ازداد عددهم في أخذ القرار (كانت الدولة الوحيدة المضطلة بهذا الدور). وفي هذا الإطار تغير الدولة دورها وتصبح المساعد لنظام أخذ القرار المتكون من المجتمع المدني في كل ما يتعلق بما هو ملك مشترك (عمومي) واعتبار التسيير من قبل القطاع الخاص (في معنى الجماعات المحلية) هو أنجع من المسير من قبل القطاع العمومي . في المصطلح دعوة للتنازل عن التسيير التنازلي للنموذج التقليدي غير الفعّال وتعويضه بتسيير لا مركزي ينطلق من السكان أي من النفوذ الخاص للجماعة المحلية (أنظر الرسم أسفله). وهكذا تبرز الحوكمة (للبعض) كأداة لتحرير المجتمعات وتمكّن من الحد من هيمنة الدولة والمنتجين الذين وقع اعتبارهم كغير أكفاء وغير قادرين على حل المشاكل. تبرز الحوكمة (من خلال هذه الزاوية) كأنّها دعوة لرفع الحواجز أمام الاقتصاد الليبرالي من خلال إقحامها في سياق القرارات للفاعلين غير الحكوميين.



- بالنسبة لعلماء الاجتماع، تبرز الحوكمة كمنهج أو طريق انفتاح على الديمقراطية والتحول من التسيير العمومي إلى التعبئة المدنية والمبادرات المحلية والسياسية وبالتالي فهي أداة تعديل للتأثيرات الانحرافية

للبيروالية ومن أبرزها ضياع اللحمة الاجتماعية. تعدّ في هذه الحالة وكأنّها واجهة اجتماعية لمبدأ الديمومة، وهي باختصار شديد دعوة إلى الديمقراطية التشاركية.

3-1-2-3 - شرط اللامركزية

يفيد مصطلح اللامركزية تحويل السلطة من الدولة باتجاه أشخاص معنويين يتمتعون بحق عمومي (جهات إقليمية، محلية...) وباستقلالية ذاتية حسب نوعية اللامركزية وبميزانية خاصة. لكن هذه الجهات تبقى تحت مراقبة الدولة صاحبة السلطة العليا. وتعني اللامركزية نقل صلاحيات الدولة للجماعات أو إلى المؤسسات المختلفة التي تتمتع تحت رقابتها ببعض الاستقلالية في التصرف والتسيير. من شروطها:

- الاستقلالية المادية : يتمتع الهيكل اللامركزي بشخصية معنوية، ويتوفر على تراب وأعمال خاصة (أعمال محلية) على عكس الأعمال الوطنية التي تضطلع بها الدولة.

- الاستقلالية العضوية: وتتمثل في تمتع الأعمال اللامركزية (أو المتمتعة باللامركزية) بتسيير من قبل أعضاء ينتمون أو يمتلكون تلك الهيكلة المتمتعة باللامركزية.

- الاستقلالية الوظيفية: وتفيد تمتع الهيكل المنتفع باللامركزية بحرية نسبية في إدارة وتسيير الأعمال.

تختلف هذه الاستقلالية الثلاثية عن مفهوم الاستقلال، فالهيكل المتمتعة باللامركزية تبقى تحت رقابة الدولة، تحت اسم مراقبة العدالة أو الوصاية للمؤسسات العمومية، هدفها المحافظة على المصلحة العامة من خطر الانحرافات للسلطة المحلية، فهي عملية تمكّن الفاعلين المحليين من أدوار بصفة تدريجية.

إذن، تبدي مفاهيم الأقالمة والحوكمة الترابية واللامركزية في ظاهرها ديمقراطية باعتبارها تلغي المركزية على مستوى أخذ القرار في التقييم وفيها دعوة لتشريك العديد من الفاعلين فيه أو في بناء مشروع ما. كما تعني وضع أنماط جديدة للتسيير الإداري مبنية على التشاركية المفتوحة والنيرة بين مختلف الفاعلين سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني وحتى العالمي. وتحتوي كذلك على مفهوم **التعديل** الذي يمكن اعتباره أساس اللامركزية والأقالمة والضامن المحقق للديمقراطية، والذي يستند مبدؤه إلى نزع مسؤولية التسيير المباشر للقطاعات الإدارية (السياسية)، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والمحيط وللبنى التحتية من المستويات الترابية العليا لفائدة المستويات الترابية السفلى التي تبدو أكثر تأهيلا بحكم قربها من الميدان لتحقيق (أو تنفيذ) وبصفة مثلى المهام المناط بعهدتها (يعني الدولة توكل مهامها للجماعات المحلية). هي عملية تقوم على اقتراح هيكلة ترابية قادرة على الفعل أي على تحقيق الطموحات. ولذلك هناك ضرورة ملحة لإدراك الحقائق للميدان الاجتماعي المجالي لتصور الحلول الصحيحة، وهذا ما يجعل من عملية التنظيم الترابي في مستويات قاعدية (محلية وإقليمية) عملية حتمية

على أساس وأنّ هذه المستويات الترابية قادرة على «إنتاج الديمقراطية ، وإعادة تثمين المعرفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإحياء الذاكرة الجماعية. لا يمكن لهذه الأبعاد أن تتحقّق إلاّ إذا بنيت على توافق أدنى " Consensus » وعلى لحمة حقيقية. واستنادا إلى كل هذه التصورات ، أُعيد النظر في التقسيم الترابي التونسي من الناحية الإدارية بخلق ثلاث أصناف من الجماعات المحلية (البلدية – الجهة في معنى الولاية - والإقليم).

4- تنظيم التراب التونسي بعد سنة 2011

لقد دعمت السياسات المتبعة بعد الاستقلال الاختلالات المجالية التي كانت قائمة في العهد الاستعماري والمتمثلة في أولية مدينة تونس وأهمية الشريط الحضري الساحلي. فقد تركزت الاستثمارات وعمليات تحديث البنى الاقتصادية في هذا الشريط وخاصة بالعاصمة التي أصبحت مركزا رئيسيا للقرار ومجال الأنشطة بمختلف أنواعها. فمركزية القرار الاقتصادي والأنشطة الصناعية والتجارية أعطت للعاصمة وبعض مدن الشريط الساحلي إمكانية السيطرة على المجال الوطني من خلال هياكل هذه الأنشطة سواء العمومية أو الخاصة الشيء الذي أفقد المدن المتوسطة والصغيرة في الداخل دورها في هذا الميدان وجعل المجالات الداخلية تبقى مرتبطة إلى حد كبير بالعاصمة مما قلص من استقلاليتها ومنه تقلص دورها في عملية التهيئة والتنظيم على المستويين المحلي والجهوي (في معنى الولاية) وجعلها خاضعة لمراكز أخرى ذات أهمية وطنية.

أمام هذه الاختلالات المجالية والاقتصادية والاجتماعية ، كثر الحديث عن أفضل السبل لإرساء تنمية جهوية ومحلية حقيقية خصوصا في الجهات الداخلية التي شهدت عقودا من التهميش والنسيان ولم تدخل بتاتا في حسابات ومنوال التنمية لدى الأنظمة السابقة . فالثابت أن الولايات الداخلية لها هامشا كبيرا لتحقيق الإقلاع التنموي، وهذا الهامش هو نقطة قوة إذا تم النظر إليه كسبيل للاندماج ولاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. يتطلب تحقيق الإقلاع الاقتصادي للجهات الداخلية (مع استمرار السواحل في تطورها) إرساء مبدأ الحوكمة الرشيدة لإدارة الشأن العام وخصوصا المجالات الاقتصادية بتلك الجهات . ومن أهم متطلبات الحوكمة هو إعادة التقسيم الترابي إداريا (القيام بتقسيم إداري ذكي يثمن هذا الهامش ويحسن استغلال الموارد المتوفرة. وهو ما جاء في الفصل 12 من دستور 2014، حيث " تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات ".

تتطلب هذه الحوكمة تشريك جميع الأطراف في المؤسسة في عملية اتخاذ القرار وتحديد مسؤولية وحقوق وواجبات جميع المسؤولين عن إدارة المؤسسة، وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري. فالحوكمة

الرشيده هي الأسلوب الأكثر كفاءة والمثالية لتحقيق خدمات عالية الجودة وضمان حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع لإمكانية تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل. (أنظر الرسم عدد 2 أسفله)

لتحقيق مثل هذه الأهداف وللتخفيف من هامشية المجالات الداخلية (المحلية والإقليمية) لا بد من:

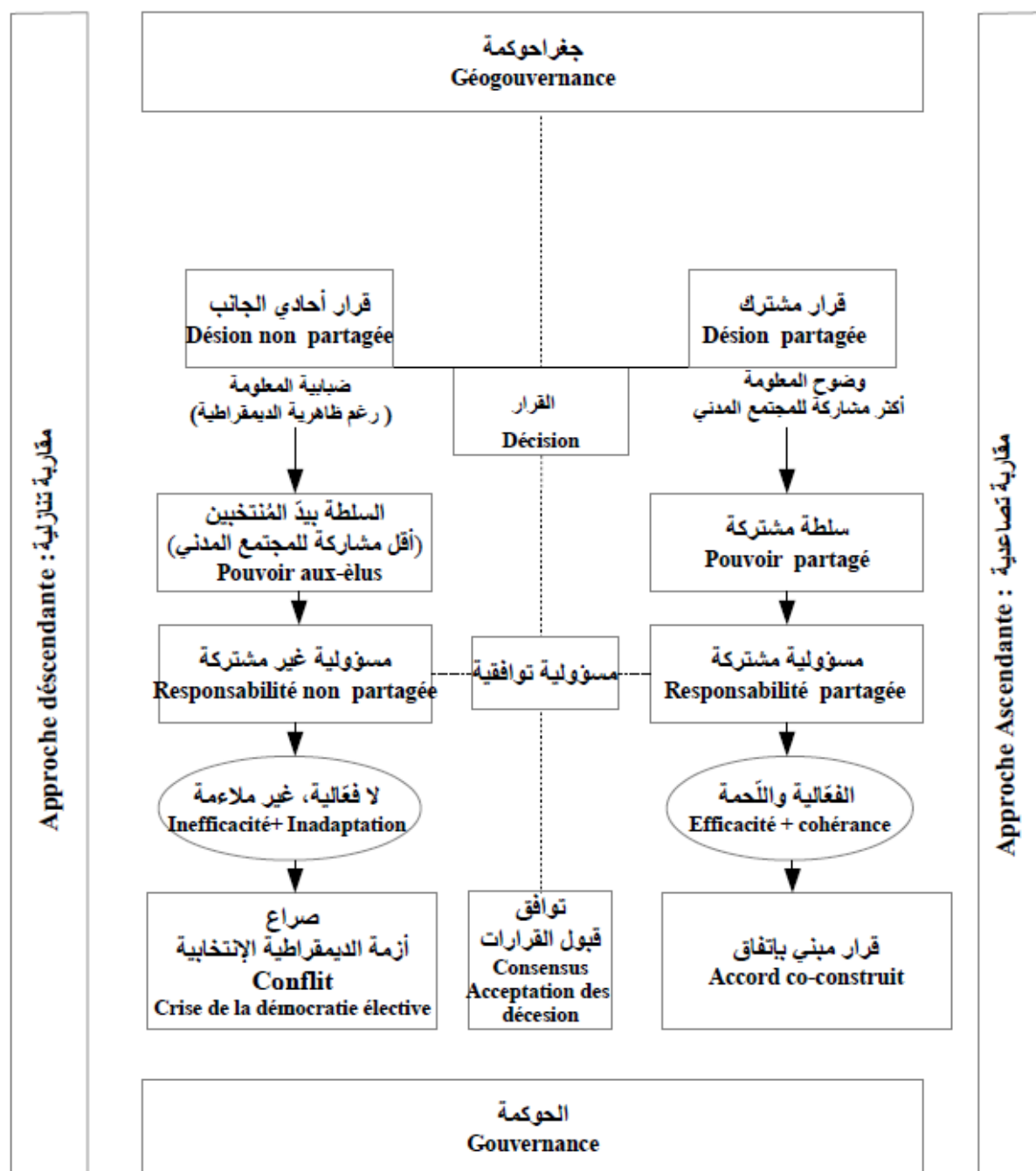
-إعادة تنظيم المجال، في مختلف مستوياته، بشكل يستجيب أكثر لحاجيات المجتمع التونسي بمختلف شرائحه وذلك تماشيا مع تطور المجتمع والتكنولوجيا، وإعطاء فرصة للولايات الساحلية بنقل جزء من ثقلها الاقتصادي إلى تلك المناطق مستفيدة من قدرتها على إدارة مشاريع البنية التحتية المادية واللامادية.

- تدعيم سياسة التماسك المجالي بين مختلف الجهات وفك الانحباس لمختلف المناطق وربطها ببعضها البعض اعتمادا على مقتضات القرب والارتباط.

-اعتماد سياسة اللامركزية باعتبارها أداة أساسية لخوض معركة التنمية وهي شرط محوري لإعداد مجال ترابي قادر على تحقيق توازن بين اللامركزية الجهوية واللامركزية الإدارية. وقد تضمن الدستور بابا كاملا حول السلطة المحلية مشيرا إلى أنها تقوم على أساس اللامركزية، وهو ما يعني أن تونس ستنتقل من نظام المركزية إلى نظام اللامركزية. والمركزية تعني تجميع السلطات والأمور الإدارية بيد السلطة العليا أي عدم استقلال الوحدات الإدارية والجهوية والمحلية في اتخاذ القرارات إلا بتوجيهات من الحكومة المركزية. أما اللامركزية فتعني إحداث جماعات محلية موزعة على كامل التراب الوطني تتولى إدارة الشؤون بشيء من الاستقلالية المالية وتكون لها سلطة القرارات، لكن ليس في قطيعة تامة مع السلطة المركزية بل وفق ضوابط يحددها القانون.

وقد نص دستور 2014 على أن اللامركزية تتجسد في جماعات محلية، تتكون من بلديات (دخلت بعد حيز العمل بالقوانين الجديدة منذ شهر ماي 2018) وجهات وأقاليم، يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية وفق تقسيم يضبطه القانون. وعلى صعيد آخر ستركس اللامركزية ديمقراطية محلية حقيقية، وقد نص الدستور أيضا على أن الجماعات المحلية تعتمد آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون. لذلك فإن تركيبة الجماعات المحلية ستعكس ديمقراطية حقيقية ما من شأنه أن يمثل ضمانا حقيقيا للجهات للتمتع بحكومة رشيدة من شأنها أن تقضي على أغلب أسباب التفاوت القائم بين الجهات .

الحوكمة والفاعلون : الحوكمة و Géogouvernance



الخاتمة

لقد لعبت السياسة الاقتصادية التونسية منذ الاستقلال والقطاع الخاص إلى جانب العوامل التاريخية (الاستعمار الفرنسي) الدور الرئيسي في هيكلة التنظيم الترابي للبلاد المتباين اقتصاديا على عدة مقاييس مجالية وإدارية (إقليمية ،محلية) الشيء الذي أنتج خطابا جغرافيا ارتكز على مقاربات استعمارية وليبرالية يساير في أغلبه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، تسبب في ضعف (أو شبه انعدام) خطاب جغرافي ينبع من حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد مما قلل من حظوظ وضع أسس دقيقة لجغرافيا تونسية (رغم المحاولات). ويمكن تبرير هذا الانكماش (أو التباطؤ) في بناء مدرسة جغرافية تونسية بالسياسة المركزية للحزب الحاكم وشبه انعدام حرية التعبير والديمقراطية وذلك إلى أن تفجر الوضع في سنة 2011 انطلاقا من الأقاليم والأوساط الداخلية التي لم تتمتع سوى بنسبة ضئيلة جدا من ثمار التنمية طيلة أكثر من نصف قرن من الاستقلال السياسي (1956-2010).

بدأ الوضع يتغير تدريجيا على مستوى التنظيم المجالي والترابي منذ نهاية القرن العشرين وخاصة مع " انتفاضة " 2011 وخاصة مع الدستور الجديد لسنة 2014 والذي من أهم بنوده إعادة التقسيم الترابي للبلاد بما يخفف من حدة الاختلالات المجالية ويمهد لبناء تراب متعدد الوحدات الإدارية التي يتمشى تقسيمها مع خصائصها الطبيعية والبشرية وبتكامل مع وحدات ترابية أخرى وتمكين الجماعات المحلية بمختلف مستوياتها (البلدية والجهة والإقليم) من هامش كبير من حرية التصرف والتسيير (في معنى الحوكمة) والتنازل عن العديد من الصلاحيات المركزية (في معنى اللامركزية) لفائدة الجماعات المحلية بمختلف مقاييسها. وقد انطلق تطبيق هذه التوجهات في التنظيم الترابي الجديد منذ الانتخابات البلدية لشهر ماي 2018 بتحويل جزئ من الصلاحيات الاقتصادية والاجتماعية للسلط المحلية (الجماعة) وذلك بتشريكها في القرار والتسيير والتصرف الاقتصادي. وبناء على ذلك بدأت ملامح خطاب الجغرافيا التونسية تتبلور وتتأكد عبر المشاركة في التصورات التنموية (عقد الندوات العلمية ، البحوث ، المشاركة في تصور برامج التنمية ...)، وهكذا أصبح الخطاب الجغرافي في تونس (إلى جانب عدة اختصاصات أخرى) يهتم بواقع بناء وإعادة التنظيم الترابي في زمن أصبحت فيه عملية الأقفلة والحوكمة الترابية من أهم الإشكاليات المفتوحة للنقاش باعتبارها تهدف إلى تطوير الهياكل السياسية – الإدارية للدولة التي سمحت بإعادة هيكلة المجال والسلطة وما لها من علاقة بعملية الترتيب والتنمية.

قائمة المصادر والمراجع.

- الصديق فازعي، الإقليم والأقلمة : المقاربات والتنظيمات الإقليمية (تونس- المغرب – فرنسا)، مطبعة برانت بلوس، Print Plus، 2019، تونس- 236 صفحة.
- الضيفي (محمد): الإدارة الجهوية والمحلية واللامركزية واللامحورية الترابية بالجمهورية التونسية، المطبعة الرسمية 2010 ، تونس.
- المطبعة الرسمية للبلاد التونسية، دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014، نشر دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، 2014، تونس، 42 صفحة.
- Bavoux (Jean Jaques), La géographie, objet, méthodes, débat, Armand Colin, 2002, Paris, 279 pages
- Belhedi (Amor),« Du problème régional : contribution pour mesurer l'inégal développement : Première approche et application à la Tunisie ». Revue Tunisienne de Géographie, 1982 (RTG) n°9, pp 9 – 42.
- Belhedi (A) , Repères pour l'analyse de l'espace, cahiers du CERES n°19, série géographie, 1998 ,Tunis , 459 pages.
- Belhedi (Amor) 1999, « Quelle régionalisation pour la Tunisie », in Actes du séminaire sur l'autonomie locale et régionalisation en Méditerranée, pp174-206, Rabat(Maroc) 2 et 3décembre 1999 ; éditions du Conseil de l'Europe, étude et travaux n°67, 2000, Strasbourg, France)
- Belhedi (Amor) « Maillage administratif régional et régionalisation en Tunisie : Continuité et rupture » 2016, (RTG), n° 44 - 45, pp51-88.
- Ben Jelloul (Mourad), « Régionalisation et équité territoriale : vers une nouvelle gouvernance territoriale en Tunisie », 2015, dans Revue Maghreb-Machrek n°226.
- Benko (Georges), « Les théories du développement local », 1995, in Revue Sciences Humaines, hors série n° 8, pp30 -43.
- BENNASR Ali, BARON Myriamde RUFFRAY Sophie, GRASLAND Claude, GUERIN-PACE France, « Dilemmes de la réforme régionale tunisienne. Analyse spatiale et territoriale des propositions de réorganisation du maillage administratif », Revue d'Economie Régionale et Urbaine, 2015, n°5, p. 5-28.
- Benoit (François) 1968, Droit administratif français. Armand Colin, Paris, 230 pages.
- Beucher (Stéphane) et Reghezza (Magali, La géographie : Pourquoi, comment ? Objets, démarches de la géographie d'aujourd'hui. Hatier, 2005, Paris ,287 pages.

- Brunet Roger et al, Les mots de la géographie, Dictionnaire critique – RDF, 1992, Paris – 401 pages.
- Cannede (Aude-Annabelle), Les politiques de développement en Tunisie : de la participation et de la gouvernance sous l'ère de Ben Ali. Editions des archives contemporaines, 2014, Paris, 259 pages
- Claval (Paul), Géographie régionale : de la région au territoire, collection U Géographie, Armand Colin, 2006, Paris ,335 pages
- Catalano (Pierouge) dir, La dette contre le développement : Quelles stratégies pour les peuples méditerranéens ?, édition Centre National Français des Etudes Sociales(CNES), 2003
- Courlet (Claude), Territoires et Régions, les grands oubliés du développement économique. L'Harmattan, 2001, Paris, 229 pages.
- Dayries (Jean Jacques) et autres, La régionalisation, éditions PUF, 1982, Paris, 126 pages.
- Dubu Natalie, Hele Cécile et Masson Vincent Michelle2010 ,, « De la gouvernance à la géo gouvernance : de nouveaux outils pour une démocratie locale », in Revue Espace Politique n°10, pp 1-22.
- Gharbi (M.Nejib) 1995, Disparités régionales et politiques de développement : cas de la Tunisie, doctorat d'Etat, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion de Tunis (FSEGT).
- Lamine (Ridha), Les problèmes des découpages régionaux de la Tunisie orientale, 1995, dans La Tunisie orientale.
- Moine (Alexandre), Le territoire : Comment observer un système complexe. L'Harmattan, 2007, Paris, 176 pages.
- Prud'homme (Jean Pierre), Territoires et acteurs du développement local. De nouveaux lieux de démocratie, Edition de l'Aube, 2001, Paris, 179 pages.
- Wackermann (Gabriel) , de l'espace national à la mondialisation, 1995 ,Paris ,192 pages.
- Wackermann (Gabriel), Géographie régionale .Collection « Université – Géographie » Editions Ellipses, 2002, Paris, 226 pages.

Les sites électroniques

- Talbot (Damien), « La gouvernance : une forme de développement local et durable ? Une illustration par les pays ».) 2006, in <http://développementdurable.revues.org/2666>.